أساس المبادئ مقابل أساس القواعد: مدى مسؤولية المعايير المحاسبية عن الفضائح المحاسبية - حالة Enron نموذجا -

Principle-Based vs. Rule-Based: How Accounting Standards Responsible for Accounting Scandals - Enron's case-

إيمان جودي
جامعة محمد بوضياف_المسيلة (الجزائر)
imane.djoudi@univ-msila.dz

أ.د. السعيد قاسمي
جامعة محمد بوضياف_المسيلة (الجزائر)
said.gasmi@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2021/06/21 تاريخ القبول: 2021/12/22 تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى تحديد مدى مسؤولية المعايير المحاسبية عن التلاعب والاحتيال المحاسبي من خلال المقارنة بين منهجين أساسيين في إعداد المعايير المحاسبية وهما المنهج القائم على المبادئ، المعايير المحاسبية الدولية نموذجا، وبالمقابل المنهج القائم على القواعد الذي تمثله معايير المحاسبة الأمريكية. من خلال المنهج المقارن تم التطرق إلى مزايا وعيوب كل أساس لإعداد المعايير المحاسبية وكذلك أهم العوامل المبررة لاتباع كل منهج، كما تم إدراج قضية الاحتيال المحاسبي للشركة الأمريكية Enron كحالة تطبيقية وتفسير دوافعها وأسبابها. تمثلت أهم نتائج البحث في أن أسباب ظاهرة التلاعب في التقرير المالي لا تتحملها المعايير المحاسبية وحدها بل تشاركها دوافع الإدارة وإساءة استخدامها للقواعد من أجل التأثير على صورة الوضعية المالية وإظهارها بشكل مخالف للواقع. فالبيئة المحاسبية التي يطبق فيها المعيار تكون ذات تأثير على مدى تحقيق المعيار لأهدافه وخاصة ما يتعلق بتحسين جودة المعلومات المالية. ويمكن القول أن هناك العديد من العوامل الحاكمة لتحقيق فاعلية المعايير المحاسبية سواء المبنية على القواعد أم المبادئ، وأهمها الحرص على إصدار قوائم مالية تظهر الجوهر الاقتصادي للمعاملات.

- **الكلمات المفتاح:** أساس المبادئ؛ أساس القواعد؛ الاحتيال المحاسبي؛ معايير المحاسبة الدولية؛ معايير المحاسبة الأمريكية.
- **تصنيف JEL :** M4, M40, M41

Abstract:

This research aims to define the extent to which accounting standards are responsible for accounting manipulation and fraud by comparing two basic approaches in preparing accounting standards, which are the principles-based approach, IAS/IFRS as a model, and in contrast the rules-based approach represented by US. GAAP. Through the comparative approach, the advantages and disadvantages of each basis for the preparation of accounting standards were addressed, as well as the most important factors justifying each approach. The issue of accounting fraud for the American company Enron was also included as an applied case and an explanation of its motives and causes. The most important results of the research were that the causes of the phenomenon of manipulation in the financial report are not borne by the accounting standards alone, but are shared by the motives of management and their misuse of the rules in order to influence the image of the financial position and show it in a way that is contrary to reality. The accounting environment in which the standard is applied has an impact on the extent to which the standard achieves its objectives, especially with regard to improving the quality of financial information. Thus; there are many factors governing the effectiveness of accounting standards, whether based on rules or principles, the most important of which is the keenness to issue financial statements that show the economic essence of transactions.

- **Keywords:** Principles-based; Rules-based; Fraud Accounting; IAS/IFRS; US. GAAP.
- **Jel Classification Codes:** M4, M40, M41

المؤلف المرسل: إيمان جودي، **الإيميل:** imane.djoudi@univ-msila.dz

I.تمهيد:

ماذا لو كانت المحاسبة أكثر من مجرد تخصص روتيني في الجامعة؟ ماذا لو كان المحاسب أكثر من مجرد شخص عصبي همه مطابقة الأرقام واقفال الحسابات؟ وما ذا لو كانت المعايير المحاسبية أكثر من مجرد مسموح هنا، ومحظور هناك؟ هي الصورة النمطية التي تكرست لفترة طويلة من الزمن عن المحاسبة. لكن حقيقة الأمر هي أن هذه الأخيرة تؤثر على كل فرد بشكل يومي، ويمكن أن تجعل الشركات تعمل بنزاهة وشفافية، أو بطريقة فاسدة تجلب عواقب وخيمة على العديد من الأطراف. ومنه فعباءة المحاسبة تلقي على حاملها مسؤولية كبيرة، حيث الكفاءة ضرورة حتمية في هذا المجال، والأخلاقيات أيضا من الثوابت الدائمة التي لا جدال فيها.

المحاسبة هي لغة الاقتصاد، حيث تقوم بترجمة أنشطة المؤسسة إلى أرقام يسهل فهمها وتهدف إلى نقل المعلومات المالية إلى المستخدمين لتمكينهم من التقييم والحكم واتخاذ القرارات بشكل فعال. هذه اللغة تنظمها المعايير المحاسبية التي عرفت تطورات عديدة ولعل أهمها هو انشاء معايير محاسبية دولية تهدف إلى إعداد تقارير مالية عابرة للحدود وقابلة للمقارنة. أصبح الوقت الحالي يتميز بوجود مجموعتين أساسيتين من المعايير المحاسبية المستخدمة في التقرير المالي الدولي، وهي المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) والمعايير المحاسبية الأمريكية (US. GAAP). ومنذ عام 2005، تجاوزت المعايير الدولية معايير المحاسبة الأمريكية باعتبارها مجموعة المعايير الأكثر استخداما في جميع أنحاء العالم.

بشكل عام، المعيار هو مجموع متكامل من المبادئ والقواعد التي تعالج قضية محاسبية معينة. المبادئ المحاسبية تشير إلى ما ورد في الإطار المفاهيمي من خصائص نوعية، تعاريف، معايير القياس والاعتراف. في حين أن القواعد بمنظورها الواسع تتضمن على متطلبات محددة، إرشادات، توجهات، أمثلة، استثناءات، قيود.....إلخ. هناك مجموعة من المعايير يغلب عليها كثرة القواعد فتعتبر معايير قائمة على القواعد، وبالمقابل معايير أخرى يغلب على طابعها المبادئ، تعتبر معايير قائمة على المبادئ. بالتالي، يتمثل الاختلاف الرئيسي بينهما في مستوى التفاصيل. تتفق جميع الأطراف على أن المعايير الدولية تقوم على المبادئ على عكس النهج الأمريكي الذي تعتمد معاييره على القواعد بشكل أكبر. وبناءً على ذلك، تتيح المعايير الدولية مرونة أكبر لمستخدميها مقارنة بالمعايير الأمريكية، حيث تسمح المعايير الدولية لممارسي المهنة من استخدام خبراتهم وحكمهم لاتخاذ قرارات بشأن المشكلات المتعلقة بالتقارير المالية. بينما تقيد نظيرتها الأمريكية الحكم المهني وتفرض الالتزام الصارم والمتسق بالقواعد. يعتبر الأساس الملائم لوضع المعايير المحاسبة من المواضيع المحاسبية التي كانت ولا تزال محل جدل كبير، فقد أصبح الاختلاف بين المعايير المستندة إلى المبادئ وتلك المستندة على القواعد أحد التناقضات التي شهدتها البيئة المحاسبية. وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة المعايير المحاسبية -بالنظر إلى نوع الأساس المعتمد في تطويرها- في الفضائح المالية والمحاسبية؟

ولتحليل الإشكالية ودراستها بشكل مفصل يتم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- إلى أي مدى يختلف أساسي المبادئ والقواعد والمعتمدين في صياغة المعايير المحاسبية؟
- هل يوجد معيار معين يمكن من خلاله تفضيل مدخل المبادئ أو القواعد؟
- إلى أي حد يمكن تحميل المعايير المحاسبية الأمريكية مسؤولية ارتكاب التلاعب والاحتيال في شركة Enron؟

I.1. فرضيات البحث:

من خلال الأسئلة الفرعية يمكن استخلاص الفرضيات التالية:

- يختلف أساس المبادئ عن القواعد إلى حد كبير قد يصل في بعض الخصائص حد التناقض؛
- لا يوجد معيار واحد محدد بالنسبة لمدخل المبادئ أو القواعد لاعتباره النوع الأمثل للمعايير؛
- المعايير المحاسبية الأمريكية تتحمل جزءا من المسؤولية عن الاحتيال والتلاعب المحاسبي في حالة Enron، بالإضافة إلى عوامل أخرى.

I.2. منهج البحث:

لمعالجة إشكالية البحث والوصول إلى أهدافه، سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الأجزاء الخاصة بوصف المعايير المحاسبية والمحاسبة الاحتيالية وكذلك عرض نموذج الاحتيال في الشركة الأمريكية Enron، كما سيتم الاعتماد على المنهج المقارن عند تحليل الاختلافات بين منهجي القواعد والمبادئ والحجج التي تبرر اعتماد كل منهج.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في مناقشة موضوع أصيل في المحاسبة الدولية وهو مقارنة منهج المبادئ مع منهج القواعد في إعداد المعايير المحاسبية، وتسليط الضوء على إيجابيات وسلبيات كل منهج واسقاط ذلك على أهم مجموعتين من المعايير المستخدمة دوليا وهي معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الأمريكية.

I.3. الدراسات السابقة:

- دراسة **Ferring, J. E. (2003)** بعنوان « **Rules-based vs. principles-based accounting standards: Analyzing the impact of amending APB No. 18 to a principles-based standard** » قامت هذه الدراسة بتحليل تأثير تغيير طبيعة معيار المحاسبة الأمريكي APB 18 إلى معيار قائم على المبادئ على التطبيق والأهداف المحاسبية والتلاعب الإداري. كشف التحليل عن الجوانب الإيجابية والسلبية للتغيير في عملية وضع المعايير المحاسبية. بالنسبة للتطبيق يكون أكثر تكلفة ويتطلب المزيد من الموارد بسبب تطبيق الحكم المهني بدلاً من الاختبارات الموضوعية. أما الأهداف المحاسبية المتعلقة بقابلية المقارنة والموثوقية يمكن تحسينها بافتراض دقة التطبيق. ويمكن تقليل هيكلة إدارة المعاملات بافتراض دقة التطبيق أيضا، لكن لا تؤدي المعايير المحاسبية المستندة إلى المبادئ إلى تحسين الاتساق بشكل كبير. وصل التحليل إلى أن النجاح المحتمل لمعايير المحاسبة المستندة على المبادئ يعتمد على الحكم الدقيق الذي يستخدمه المدققون والإدارة في تحليل المعاملات. كما أن الفوائد المحتملة لهذا النوع من المعايير لا يفوق التكاليف الإضافية اللازمة لضمان استخدام الحكم الدقيق والشك المتأصل في افتراض التطبيق الدقيق.

- **دراسة وائل محمد عبد الوهاب (2013) "العوامل الحاكمة لتحقيق فاعلية المعايير المحاسبية القائمة على القواعد مقابل المبادئ لتحسين جودة المعلومات المحاسبية – دراسة تطبيقية"** تطرقت هذه الدراسة من خلال المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي لمزايا وعيوب أساسي القواعد والمبادئ في إعداد المعايير المحاسبية وكذلك تناول ماهية العوامل الحاكمة لتحقيق فاعلية المعايير المحاسبية سواء المبنية على القواعد أم المبادئ. وتمثلت أهم نتائج البحث في أن تصنيف المعايير المحاسبية إلى معايير قائمة على المبادئ وأخرى قائمة على القواعد هو تصنيف نسبي وليس مطلق؛ بالإضافة إلى عدم وجود تأكيدات بأن المعايير على أساس المبادئ سوف تتمكن من تفادي كافة أوجه القصور بالمعايير على أساس القواعد؛ كما أن المعايير على أساس المبادئ تتضمن العديد من أوجه القصور سواء المتعلقة بتخفيض القابلية للمقارنة أو التلاعب بالحسابات وغيرها؛ وأخيرا، هناك العديد من العوامل الحاكمة لتحقيق فاعلية المعايير المحاسبية سواء المبنية على القواعد أم المبادئ.

- **دراسة حمادة السعيد المعصراوى (2014) بعنوان: "دراسة مقارنة لآثار الأزمات المالية العالمية على تطوير معايير المحاسبة المالية الدولية والمصرية"**، هدفت إلى بيان كيفية مساهمة الأزمات المالية المختلفة في معالجة نقاط الضعف أو القصور في معايير المحاسبة الدولية والمصرية، من أجل صياغة الاستراتيجية اللازمة لجهة إصدار معايير المحاسبة المصرية لمواجهة تلك الأزمات والتحديات والتعامل معها، من خلال المقارنة بين درجة وسرعة استجابة الجهات المصدرة لمعايير المحاسبة الدولية والمصرية. وجد الباحث أن الاهتمام الكبير بحوكمة الشركات نتيجة للأزمات المالية أدى إلى تحسين جودة التقارير المالية المنشورة وتحسين الخصائص النوعية للمعلومات، وكذلك أدت الأزمات المالية إلى تطوير وتعديل العديد من المعايير الدولية والتي بالتأكيد ستكون لها أثر على جودة التقارير المالية المنشورة؛ بالإضافة إلى أن أزمة الرهن العقاري دفعت من خلال الاستناد إلى نقاط الضعف والقصور في المعايير التي أظهرتها بمجلس معايير المحاسبة الدولية إلى تطوير الإطار المفاهيمي للمعايير الدولية؛ كما أنه بشكل عام هناك آثارا إيجابية للأزمات المالية على تطوير معايير المحاسبة الدولية.

- دراسة **Donelson & Al.** (2016) المعنونة بـ: « **Explaining Rules-Based Characteristics in U.S. GAAP: Theories and Evidence** » بحثت في أسباب استناد المعايير المحاسبية إلى القواعد على الرغم من الجدل حول مدى فعالية هذ النوع من المعايير. تلخص الدراسة وتختبر خمس نظريات (مخاطر التقاضي، تقييد الانتهازية، تعقد المعاملات، تكرار المعاملات والزمن) التي يمكن أن تفسر سبب احتواء معايير المحاسبة الأمريكية على خصائص المعايير القائمة على القواعد. وجدت الدراسة أن لمخاطر التقاضي وتعقيد المعاملات علاقة ارتباط قوية مع توجه هذه المعايير نحو القواعد، كما وجدت بعض الأدلة على أن المعاملات المتكررة ورغبات المنظمين لتقييد التقارير الانتهازية مرتبطة أيضًا بالمعايير المستندة على القواعد؛ لكن لم يتم التوصل إلى أي دليل حول قابلية المعايير لأن تصبح قائمة على القواعد مع تقدم الوقت.

II.1. طبيعة التنميط المحاسبي:

II.1.1. التنميط المحاسبي الأمريكي:

يعود أصل معايير المحاسبة الأمريكية إلى المبادئ المحاسبية الموجودة في الاتفاقات المبرمة بين معهد المحاسبين القانونيين وبورصة نيويورك في الثلاثينيات. عام 1937، أكدت هيئة الأوراق المالية والبورصات SEC على ضرورة توضيح المتطلبات المحاسبية، وأن يتم دعم الممارسات المحاسبية بنصوص رسمية. عام 1964 تم الاعتراف بالمبادئ المقبولة عموما عندما تبنى المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA قرارًا يلزم فيه المدققين بذكر جميع الانحرافات عن الآراء الصادرة عن الهيئتين المحاسبيتين السابقتين ARB وAPB في تقاريرهم، ومن جهتها التزمت هيئة SEC بإنفاذ هذا القرار. حيث كانت القاعدة رقم 203 من مدونة السلوك المهني تنص على ما يلي: "لم يعد من الممكن اعتبار الأساليب المخالفة للمبادئ التي أرساها معهد AICPA مقبولة بشكل عام". (Langot, 2006)

معايير المحاسبة الأمريكية أو ما يعرف في الأصل بمبادئ المحاسبة المقبولة عموما في الولايات المتحدة(Generally Accepted Accounting Principles in the United States, US. GAAP)، هي المعايير المعتمدة في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1930 وإلى غاية الوقت الحالي. وفقًا للأدبيات الأنجلوسكسونية، لا يوجد تعريف دقيق للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما. في البداية كانت

تعني ممارسات الشركات الكبرى والعريقة التي أوصت بها الكتابات الأكاديمية وتم قبولها من طرف المدققين. ثم تشكلت من الاتفاقيات المقبولة ضمنيا التي تحكم المعالجة المحاسبية للصفقات والمتبعة بشكل واسع لإعداد التقارير المالية. لكن بحلول الثلاثينيات من القرن الماضي، تم الشروع في تقييدها وتطويرها بشكل رسمي.(Alexander & Nobes, 2010)

يمكن القول أن مبادئ المحاسبة المقبولة عموما هي مصطلح فني في المحاسبة المالية يتضمن الاتفاقيات والقواعد والإجراءات الضرورية لتعريف التطبيقات المحاسبية المقبولة في وقت من الأوقات. هذه المبادئ لا تشمل فقط التوجهات واسعة النطاق والعامة ولكنها تمتد إلى التطبيقات والإجراءات التفصيلية. تصبح المبادئ مقبولة بشكل عام من خلال الاتفاقيات الضمنية أو العرف وليس فقط من خلال النصوص الرسمية، وقد تطورت هذه المبادئ مع الوقت من خلال الخبرة والاستخدام وأيضا من خلال الضرورة العملية. بشكل عام تتميز هذه المعايير بما يلي:

- هي معايير قائمة على القواعد (Rules-based standards)، بسبب هيمنة القواعد التوجيهية والارشادات التفصيلية، المحددة والصارمة، بحيث لا يسمح بمخالفة المعايير بأي شكل من الأشكال؛
- الخاصية السابقة يؤكدها الحجم الكبير والتشعب وكثرة الوثائق المكونة للمعايير الصادرة عن عدة هيئات وبترقيم مختلف، بحيث تمتد إلى ما يقارب 17.000 صفحة؛
- التركيز على شكل الأحداث والمعاملات والامتثال المتسق لأحكام المعايير؛
- تعتبر أيضا أقل مرونة بسبب قلة عدد المعالجات البديلة للمعاملات والأحداث، وعلى الرغم من أن الحكم المهني لمعدّي القوائم المالية ممكن، إلا أنه لا يستخدم إلا في حالات قليلة جدا؛
- لا يتم الاعتماد بشكل كبير على الإطار المفاهيمي؛ ويعتبر مصدرا غير رسمي ضمن المعايير المحاسبية؛
- تحتوي على قواعد وإجراءات مفصلة ومقننة لمجموعات متنوعة من الصناعات والمعاملات، بحيث توجد إرشادات خاصة بقطاع معين دون غيره من القطاعات، على الرغم من امكانية التشابه الجوهري لبعض المعاملات والأحداث؛
- بالإضافة إلى ذلك، الإفصاحات الإلزامية ضمن الملاحق ليست شاملة ولا واسعة النطاق. (Obradović & Karapavlović, 2014)

II.2.1.التنميط المحاسبي الدولي:

تحققت المساعي بشأن انشاء هيئات دولية لإصدار معايير محاسبة دولية رغم الانتقادات التي طالت أولا لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC، إلا أن المهمة استمرت من خلال هيكل جديد يقوم بإصدار معايير جديدة أو تعديل أو حذف معايير موجودة، وإصدار المزيد من التفسيرات والإيضاحات حول كيفية تطبيق هذه المعايير، لضمان أن يتم تحقيق الانسجام والاتساق في إعداد تقارير مالية عالية الجودة وتعزيز قابلية المقارنة بين مختلف الدول.

في الوقت الحالي، يتم تطوير معايير المحاسبة الدولية من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، وتستخدم هذه المعايير بشكل أساسي من طرف الشركات الاقتصادية -خاصة تلك المدرجة في البورصة- والمؤسسات المالية. كما يتم إصدار تفسيرات رسمية للمعايير، والتي توفر مزيدا من التوضيحات حول كيفية التطبيق، من طرف لجنة تفسير المعايير IFRIC. بالإضافة إلى هذه الإصدارات تم تطوير إطار مفاهيمي لإعداد التقارير المالية وأيضا معيارا دوليا لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (IFRS for SMEs).

تم تطوير المعايير الدولية أساسا لاستخدامها من طرف الكيانات الهادفة للربح، على الرغم من أن استخدامها من طرف أنواع الكيانات الأخرى مثل الكيانات غير الهادفة للربح لا يعتبر محظورا. لا تقوم هذه المعايير على إطار قانوني معين، لذلك غالباً ما تحتوي القوائم المالية في الدول المختلفة على معلومات إضافية إلزامية بموجب القانون المحلي أو متطلبات الإدراج. **(IASB, 2020)**

الجدول رقم (1): النهج المتبع من طرف مجلس **IASB**

مرجعية مجلسIASB	معايير مستوحاة من النظام الأنجلوسكسوني موجهة لفائدة المستثمرين؛ معايير معدّة انطلاقا من مقاربة تعكس الواقع الاقتصادي للمنشأة ومرتبطة بالسوق؛ معالجة العمليات المحاسبية انطلاقا من مبادئ محاسبية عامة (الإطار المفاهيمي) وليس من قواعد؛ الانفصال عن أي بيئة قانونية أو ضريبية؛ إطار عام لكل من القواعد المحاسبية وعناصر المعلومات المالية، إذ ليس هناك قواعد محددة عن كيفية مسك الدفاتر المحاسبية، ولا مدونة حسابات، ولا شكلا قانونيا للقوائم المالية.

Source: Stéphane Brun (2011), **Guide d'application des Normes IAS/IFRS**, Alger: BERTI Edition, P. 40.

يشتمل المعيار المحاسبي الدولي على سلسلة من الفقرات بالبنط العريض وأخرى بالخط العادي. بشكل عام، توضح الفقرات بالبنط العريض المبدأ الرئيسي، بينما تقدم الفقرات الأخرى توضيحات أكثر. ولكلا النوعين من الفقرات سلطة متساوية. تحتوي بعض معايير المحاسبة الدولية على ملاحق. إن أسس الاستنتاجات التي ترافق المعايير ليست جزءًا من تلك المعايير ولا تتمتع بنفس مستوى السلطة. يشتمل المعيار الدولي أحيانًا على معالجات محاسبية اختيارية. وإذا تم تطبيق أسلوب محاسبي معين من طرف الكيان يجب الاستمرار في تطبيقه. (IFRS Foundation, 2018)

نظرًا لاستخدام معايير المحاسبة الدولية على نطاق واسع، وبسبب أن لكل دولة أنظمة سياسية وتنظيمية مختلفة إلى حد كبير، فقد حرصت الهيئات المحاسبية الدولية على أن تظل هذه المعايير تتميز بمستوى منخفض من التفاصيل. وذلك لكي تسمح مرونة هذه المعايير للبلدان ذات الأحجام والاقتصادات والحكومات المختلفة بتبني المعايير بسهولة. مثلا، ألمانيا التي تتمتع بنفوذ كبير في الاقتصاد المعولم لديها احتياجات وموارد مختلفة اختلافًا كبيرًا عن كينيا التي لا تزال في طريق النمو، ومع ذلك يمكن لكليهما تطبيق المعايير الدولية بطريقة تناسب اقتصادهما على أفضل وجه. يدرك مجلس IASB جيدًا هذه الاحتياجات المختلفة لهذه البلدان ويأخذ في الاعتبار بعناية كيف ستؤثر معاييره عليها. تحقيقًا لهذه الغاية، يصدر المجلس الدولي معاييره من خلال نظام محاسبة قائم على المبادئ، والذي يوفر إرشادات عامة، وليس قواعد، بموجب الممارسات المقبولة عمومًا. يعطي هذا النظام حرية التصرف لممارسي المحاسبة مما يسمح لهم بتحديد السياسة المحاسبية الأكثر ملائمة لموقف معين. بمعنى آخر، يعتمد بشكل كبير على الحكم المهني ويسمح بتنوع كبير في تفسير هذه المبادئ اعتمادًا على حالة وظروف المعاملات. وبالتالي، فإن حرية التقدير قد أتاحت التبني السلس والواسع النطاق من قبل العديد من البلدان، والذي كان، في الواقع، النتيجة المتوقعة. (LoCascio, 2017)

II.2.المبادئ مقابل القواعد:

تعتبر معايير المحاسبة الأمريكية نظام محاسبة قائما على القواعد، حيث تكون المعايير صارمة ومحددة بدقة وبالمقابل المعايير المحاسبية الدولية هي نظام مبني على المبادئ، حيث تتميز بالمرونة وتوفر الخيارات. كما يتميز كل أساس لإعداد المعايير المحاسبية بمجموعة من الخصائص، وفيما يلي سيتم سرد الأهم منها:

II.2.1. مكانة الإطار المفاهيمي:

من الاختلافات الأساسية في هذا الجانب هو مستوى السلطة الممنوح للإطار المفاهيمي. يستخدم مجلس IASB إطاره المفاهيمي كمساعد في صياغة معايير جديدة أو معدلة، ويعتبر مصدرا رسميا، حيث يتم تطبيق المفاهيم المتضمنة به عندما لا يوجد أي معيار أو تفسير يعالج بشكل خاص معاملة أو حدثا معينا. مثل المعايير الدولية، يحدد الإطار المفاهيمي في المعايير الأمريكية الأهداف والمفاهيم التي يستخدمها مجلس FASB في تطوير المعايير، لكنه لا يعتبر إرشادات رسمية ولا يتم الإشارة إليها بشكل روتيني. لذلك تعتبر مكانة الإطار المفاهيمي في المعايير الأمريكية أقل منزلة وسلطة بالمقارنة مع المعايير الدولية. كما توجد العديد من الاختلافات التفصيلية على المستوى المفاهيمي التي تساهم بلا شك في الاختلافات بين المعايير خاصة على مستوى ارشادات الاعتراف والقياس. (KPMG, 2008)

II.2.2.الحجم وسهولة الاستخدام:

تحتوي معايير المحاسبة الأمريكية على الكثير من القواعد بسبب هيمنة الارشادات التفصيلية والصارمة، والمتوفرة ضمن حوالي 17.000 صفحة، ما يجعلها مجموعة معايير غير سهلة عند الاستخدام، وهي بذلك تعتبر أطول بكثير من المعايير الدولية، التي يبلغ حجمها ما يقرب من 2.500 صفحة أو حوالي 15% من حجم المعايير الأمريكية. (Obradović & Karapavlović, 2014) تتسم المعايير المبنية على المبادئ بأنها أكثر بساطة وأقل تعقيدا وبالتالي يكون حجم الصفحات أقل، وتكون أسهل في الفهم والتطبيق على مجموعة واسعة من المعاملات. (عبد الوهاب، 2013) على سبيل المثال، يبلغ حجم المعيار الأمريكي SFAS 133 ، محاسبة الأدوات المشتقة وأنشطة التحوط، ما يقرب من 250 صفحة، بدون ذكر التعديلات اللاحقة وارشادات التطبيق الإضافية. وقد كان سبب إصدارها هو صعوبة المعيار وتعقيده وعدم قدرة معظم المستخدمين على تطبيقه من دون مساعدة. (Ng, 2004)

II.2.3.الحكم المهني:

عند تطبيق نظام محاسبة قائم على المبادئ، لا يقوم المحاسب بمجرد باتباع مجموعة المبادئ فقط، ولكن من المتوقع أيضًا أن يطبق حكمه الخاص أثناء اتخاذ قرارات بشأن تنفيذ أساسيات المحاسبة، ما يعني أن هناك حاجة أكبر للاعتماد على الحكم المهني. يحدد نظام المحاسبة القائم على القواعد مجموعة من القواعد والارشادات التي يجب الالتزام بها في كل موقف والتي تقيد المحاسبين عند تطبيق شكوكهم المهنية. (Obradović & Karapavlović, 2014) على سبيل المثال، فيما يتعلق بالاعتراف بالإيرادات، تتضمن المعايير الأمريكية على قواعد وإجراءات محددة للغاية ومفصلة لمجموعة كبيرة ومتنوعة من المعاملات على أساس كل حالة على حدة وبالتي لا تسمح في كثير من الأحيان بالحكم المهني. مثلا، هناك أكثر من 100 قاعدة تعالج موضوع الاعتراف بالإيرادات؛ أغلبية هذه القواعد خاصة بصناعات محددة دون غيرها. بينما تعالج المعايير الدولية موضوع الاعتراف بالإيرادات من خلال معيار واحد بشكل أساسي وعام هو معيار IAS 18. (Kieso, Weygandt, & Warfield, Financial Accounting-IFRS Edition, 2013)

II.2.4.الالزام مقابل التقديرات:

نظام المحاسبة القائم على القواعد يعتمد بشكل كبير على نهج "خانة الاختيار Checkbox "، هذا يعني أنه لا يوجد مجال لأي انحراف باستثناء اتباع القواعد واللوائح بدقة وعدم الحياد عنها. وهذا قد يؤدي إلى تقصير المحاسبين في القيام بواجبهم المهني وإلقاء اللوم على القواعد في حالة المنازعات القضائية. في الواقع، اعتماد المعايير الأمريكية بشكل أساسي على القواعد يعود إلى الطبيعة القضائية للولايات المتحدة، كما أن هذه المعايير مصممة خصيصا لها دون غيرها من الدول، وهذا ما يجعلها محددة في طبيعتها وليست عامة. (ويفر، 2016) بينما تعتمد المعايير القائمة على المبادئ سياسة "الامتثال أو التفسير"، ما يعني أن كل منشأة تخضع لهذا النظام يجب أن تمتثل للمبادئ المحددة وإذا فشلت في الامتثال، فيجب عليها تقديم تفسير معقول لسبب الانحراف

عن المبادئ. في المعايير الدولية، يتعين على المحاسبين والمراجعين تطبيق خبرتهم المحاسبية الخاصة لاتباع أفضل خيار بين تطبيق أو عدم تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في موقف معين، وبالتالي هذا النوع من المعايير يعتمد على صدق واخلاص معدي التقرير المالي.

II.5.2.حجم الإرشادات والشروط والحدود:

أحد خصائص المعايير القائمة على أساس القواعد هي تضمنها إرشادات وشروط تفصيلية تسمح باكتشاف مدى انتهاك معدي التقرير المالي للمعيار، بحيث يتضمن المعيار أيا من العبارات التالية: مقاييس، شروط، أحكام، متطلبات، نسب مئوية... (عبد الوهاب، 2013) وهي بذلك تستخدم ما يسمى اختبارات "الخط الفاصل Bright-line" وهي مقاييس محددة -غالبًا ما تكون كمية- لتحديد الفرق بين طرق المعالجة المحاسبية الممكنة للمعاملة. المعيار الأمريكي السابق SFAS 13 حول محاسبة عقود الإيجار، يحتوي على أربع متطلبات تؤدي إلى معالجة عقد الإيجار كعقد إيجار رأسمالي عند المستأجر بدلاً من عقد إيجار تشغيلي. المتطلبات الأربعة هي ما إذا كانت المعاملة تتضمن خيار الشراء، أو إذا كانت المعاملة تؤدي إلى انتقال الملكية إلى المستأجر، إذا كانت الفترة الزمنية لعقد الإيجار تساوي 75% أو أكثر من العمر الإنتاجي للأصل، وأخيرا إذا كان قيمة عقد الإيجار تساوي 90% أو أكثر من صافي القيمة السوقية العادلة للأصل. (Ferring, 2003) وفي حالة انتهاك هذه الشروط فسيكون هناك انتهاك للمعيار، ووجب تقديم دليل موضوعي لنفي ذلك. أما المعايير القائمة على أساس المبادئ فتختلف في درجة وجود مثل تلك الإرشادات والشروط وهو ما يوجد صعوبة متعلقة بفرض تنفيذها واثبات انتهاكها وفرض عقوبات عن تلك الانتهاكات. (عبد الوهاب، 2013)

II.6.2.الاستثناءات:

تتسم المعايير على أساس القواعد باحتوائها على قدر كبير من الاستثناءات والتي تمثل في نفس الوقت أحد أهم الانتقادات الموجهة لها، وتمثل من وجهة أخرى مزايا للمعايير على أساس المبادئ، فالاستثناءات في المعايير المحاسبية تنشئ مواقف لا يمكن فيها تطبيق قواعد محاسبية معينة، ومن تلك الاستثناءات: استثناءات النطاق (Scope exceptions)، استثناءات التحول (Transition exceptions)، استثناءات التطبيق (Application exceptions)...بالإضافة الى أنواع أخرى من الاستثناءات. يتطرق المعيار الأمريكي SFAS 133 إلى موضوع محاسبة الأدوات المشتقة وأنشطة التحوط، بحيث يحتوي على تسعة استثناءات لتعريف المشتقات بما في ذلك صفقات الأوراق المالية العادية، عقود تأمين محددة، عقود ضمان مالي محددة، عقود محددة لم يتم تداولها في البورصة، وغيرها. (Ferring, 2003)

II.7.2.الارشادات الخاصة بالصناعات:

احدى مزايا المعايير الأمريكية هي احتوائها على الكثير من التوجيهات الخاصة بالتطبيق في صناعات أو قطاعات مختلفة. يوجد بعض من هذه التوجيهات في المعايير الدولية ولكنها ليست كثيرة (مثل تلك المتعلقة بالزراعة، التأمين والصناعات الاستخراجية). وذلك ما يعتبره معارضو التحول إلى المعايير الدولية في الولايات المتحدة كأحد الحجج المستخدمة، حيث يعتبر الافتقار إلى التوجيهات الخاصة بالصناعات إشكالية كبيرة في بعض القطاعات. (ويفر، 2016)

II.8.2.عكس الواقع الاقتصادي:

من الأهداف التي يسعى المجلس الدولي لتحقيقها هي أن تعكس معاييره في المقام الأول الواقع الاقتصادي وجوهر المعاملات والأحداث وليس فقط العرض الشكلي للصفقة، وبالتالي تحسين الشفافية في التقرير المالي وتمكين معدي التقرير ومدققي الحسابات من رؤية الصورة الكاملة. (عبد الوهاب، 2013) أما بالنسبة للمعايير المبنية على القواعد فهي تركز على شكل المعاملة وامتثالها المتسق لأحكام المعايير. في حين أنها تسمح بتطبيق وإنفاذ أكثر وضوحًا، فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى تجاهل المقصد الحقيقي من الصفقة. وهو ما يسمح للإدارة بمعالجة القوائم المالية بسهولة أكبر وفقا لرغباتها. مثلا وفقا للمعيار الأمريكي SFAS 13 الذي تمت مناقشته سابقا، إذا رأت الإدارة أنه من الأفضل تسجيل عقد الإيجار كعقد إيجار تشغيلي، بالتالي يمكنها هيكلة المعاملة للتأكد من عدم استيفائها لأي من متطلبات عقود الإيجار الرأسمالية الأربعة. (Ferring, 2003)

وفيما يلي ملخص لأهم الاختلافات المفاهيمية الموجودة بين مجموعتي المعايير:

الجدول (2): الاختلافات المفاهيمية بين المعايير الدولية والمعايير الأمريكية

الخاصية	معايير المحاسبة الدولية	معايير المحاسبة الأمريكية
الإطار العام	في الغالب على أساس المبادئ	في الغالب على أساس القواعد
مستوى إرشادات التطبيق	إرشادات محددة أقل شمولاً.	إرشادات محددة واسعة النطاق.
الحكم المهني	نظرًا للإرشادات المحددة الأقل شمولاً، يتطلب تطبيق المعايير الدولية الاعتماد بشكل كبير على الحكم.	على الرغم من أن الحكم مطلوب، إلا أنه أقل أهمية مقارنة بالمعايير الدولية.

الإرشادات خاصة بالصناعات	**إرشادات عامة لا تخص صناعات بعينها، بحيث تعالج المعاملات والأحداث بشكل متماثل في العديد من القطاعات.**	**إرشادات مفصلة خاصة ببعض الصناعات، وبالتالي وجود العديد من الاختلافات في معالجات المعاملات والأحداث حسب الصناعة.**
المرونة	إتاحة العديد من المعالجات البديلة.	معالجات بديلة أقل.
الانحراف عن المعايير	مسموح به، إذا أدى إلى تحقيق أهداف التقارير المالية بشكل أفضل.	غير مسموح.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على ما سبق

مما سبق يتضح أن كلا من أساس القواعد وأساس المبادئ يختلفان في مدى وحجم الخصائص السابقة التي يمتلكه كل منهما، فقد يكون حجم الإرشادات أكبر في ظل القواعد ولكن هذا لا يعني أن أساس المبادئ لا تتوفر فيه أي إرشادات، وعلى نفس المنوال فأساس المبادئ يعتمد بصورة أساسية على الحكم المهني الذي هو موجود في ظل أساس القواعد ولكنه محدود. وما يؤكد ما سبق أن هناك العديد من المعايير المحاسبية تنتمي إلى المعايير المبنية على المبادئ تتضمن على قواعد أكبر من معايير تنتمي إلى المعايير المستندة على القواعد والعكس صحيح. مثلا المعيار الأمريكي SFAS 2 ، يتضمن عدد قواعد أقل ومبادئ أكثر من تلك الموجودة بالمعيارين الدوليين IAS 13 و IFRS 9، بسبب اعتماده مدخلا أكثر تحفظا، بحيث يعالج كلا من نفقات البحوث والتطوير كمصاريف، بينما المعياران الدوليان يتطلبان معالجة نفقات البحث كمصاريف عادية أما نفقات التطوير يتم رسملتها وفق شروط معينة. (عبد الوهاب، 2013)

II.3.**حجج اعتماد أساس معين لتطوير المعايير المحاسبية:**

يتضمن هذا الجزء تحليلا لأهم الحجج التي يعتمدها مؤيدو كل من أساسي القواعد والمبادئ في صياغة المعايير المحاسبية باعتباره الأساس الملائم للوصول إلى جودة المعلومات المالية، كما يلي:

II.1.3. **أسباب التوجه للمعايير المحاسبية المبنية على المبادئ:**

- الانتقادات الموجهة للمعايير القائمة على القواعد: تم توجيه العديد من الانتقادات لهذا النوع من المعايير باعتبار أن عملية إصدارها مرهقة ومعقدة وبطيئة؛ كما أن كثيرا من التوجهات تركز على تقنية خانة الاختيار، والتي تتناقض في كثير من الأحيان مع الشفافية. فالمعيار الأمريكي SFAS 13 محاسبة عقود الإيجار، ومع ما يتضمنه من شروط لتصنيف عمليات التأجير بهدف منع الأحكام الشخصية وتحقيق الاتساق في التطبيق قد سمح للشركات بهيكلة عقود التأجير لتجنب الرسملة. مع مرور الوقت، تم تطوير العديد من المعايير المحاسبة الجديدة التي أصبحت أكثر تفصيلاً وتقنية وغموضاً. مثلا المعيار SFAS 133 محاسبة الأدوات المشتقة وأنشطة التحوط الذي يحتوي على الكثير من ارشادات التطبيق، ما يجعل من الصعب على مزاولي المهنة استيعاب كافة تفاصيل المعيار وتجعله صعبا ومكلفا عند التطبيق، هذا على الرغم من حقيقة أن المبدأ القائم عليه كان بسيطًا: تمثل المشتقات حقوقًا أو التزامات يجب الافصاح عنها في القوائم المالية باستخدام القياس بالقيمة العادلة، باستثناء بعض البنود المؤهلة لتكون أدوات تحوط.
- أسبقية الجوهر الاقتصادي: المعايير القائمة على المبادئ تعطي الفرصة للتقرير عن المضمون الحقيقي للمعاملات المالية دون التقيد بقواعد جامدة أو بشكل المعاملة، ما يؤدى إلى إعداد قوائم مالية أكثر فائدة، تحسين الشفافية، تأكيد القابلية للمقارنة؛ زيادة القدرة على الاستجابة للقضايا المحاسبية؛ تحسين جودة التقرير المالي، تقليل فجوة التوقعات؛ وتجنب شروط النسبة المئوية التي تسمح بالتوافق الفني مع المعيار في حين يمكن بسهولة مخالفة جوهره.
- أهمية الحكم المهني: المعايير المحاسبية المبنية على المبادئ تقلل من المحاسبة الابداعية من خلال تركيز الحكم المهني على الجوهر الاقتصادي بدل تفاصيل التطبيق، فالمبادئ ترسم خارطة طريق للامتثال لروح القاعدة وليس لتفاصيلها. هذا ما يؤدي إلى قوائم مالية تعكس الأداء الحقيقي للشركات وتقلل من الغش والتلاعب. فالمبدأ ينص بوضوح على هدف المعيار المحاسبي ويؤدي إلى قرارات أكثر مهنية.
- تعزيز شفافية القوائم المالية: من خلال المبادئ لن تتمكن الشركات من تصميم المعاملات لهدف الالتفاف على القواعد. تتطلب المعايير المستندة على المبادئ تقديم جوهر المعاملة والتركيز على المعلومات الاقتصادية بالدرجة الأولى. ومنه يؤدي هذا النوع من المعايير إلى نتائج مالية أكثر شفافية. كما أن وجود مبادئ ينشئ معايير بسيطة وسهلة الاستعمال بالنسبة الممارسين من خلال استيعاب كل ما يتضمنه المعيار ومواكبته، مما لا يترك مجالا للتلاعب ولا يسمح بهيكلة الصفقات التي يجب أن تكون مطابقة ظاهريا وجوهريا للمبدأ، وهذا أيضا يعزز مبدأ الشفافية والنزاهة وبالتالي تحسين جودة التقرير المالي.
- الكفاءة في معالجة القضايا: المعايير القائمة على المبادئ تستغرق وقتًا أقل عند عملية الاصدار. وبالتالي تكون أكثر كفاءة في معالجة القضايا الناشئة لأنها تكون أقل تحديدًا وتفصيلاً، وسيؤدي هذا أيضًا إلى معايير أبسط يسهل فهمها وتنفيذها. كما يمكن تحليل المعاملات أو الأحداث الجديدة التي لم يتم التطرق لها سابقا من خلال هذه المعايير ضمن تلك المبادئ دون الحاجة إلى تعديل أو إنشاء معيار جديد. (Ng, 2004)

II.2.3. **أسباب التوجه للمعايير المحاسبية القائمة على القواعد:**

- مخاطر التقاضي: التفسير الأكثر شيوعًا لكون معايير المحاسبة الأمريكية قائمة على القواعد هي تهديد التقاضي. يشكل تهديد التقاضي المتعلق بالأوراق المالية ودعاوي الإنفاذ من قبل هيئة SEC العديد من القرارات المرتبطة بالأعمال لأن الولايات المتحدة معروفة بطبيعتها القضائية. في الواقع، تعرضت شركات التدقيق وعملائها تاريخياً لمخاطر قانونية كبيرة بشأن قضايا محاسبية. وعلى هذا الأساس، يتم الضغط على واضعي المعايير المحاسبية لإصدار نوع المعايير التي يعتقد أنها تقلل من مخاطر التقاضي والإنفاذ.
- بين المسموح والمحظور: المعايير المستندة إلى القواعد "ترسم خطًا فاصلًا بين السلوك الممنوع والسلوك المسموح، مما يسمح للأشخاص الخاضعين لقاعدة معينة بتحديد إن كان سلوكهم الفعلي أو المتصور يقع على الجانب الأول من الخط أو في الجانب الآخر". من خلال الإرشادات الواضحة، توفر معايير المحاسبة المستندة إلى القواعد "ملاذًا آمنًا Safe harbor " من التقاضي والإنفاذ، ويمكن أن يتجلى ذلك بطريقتين: أولا، تقليل الصعوبات مع هيئات الإنفاذ في النزاعات اللاحقة بشأن معالجة محاسبية معينة، وثانيا، تقليل حالات التقاضي المرفوعة بشأن قواعد المحاسبة المنتهكة. أثناء التقاضي، يكون المدققون أفضل حالًا في الاستشهاد بقاعدة صارمة بدلا من مجرد مبدأ قاموا بتفسيره. بالتالي، شركات التدقيق وعملائها لديهم حوافز قوية للضغط من أجل تطوير معايير محاسبية قائمة على القواعد كطريقة لتقليل مخاطر التقاضي.
- تقييد الانتهازية: بالإضافة إلى الضغوط لأجل وضع القواعد التفصيلية، فإنه لدى واضعي المعايير والمنظمين حوافز ودوافع لإنشاء هذا النوع من المعايير، لأنها تؤدي إلى تسهيل عمليات التحقق ومراقبة تطبيق المعايير المحاسبية. على سبيل المثال، إذا قامت شركة بتأجير أصل لأكثر من 75% من العمر الإنتاجي له وتعاملت معه كعقد إيجار تشغيلي، فسيكون من السهل تحديد الانتهاك بمجرد الرجوع إلى القاعدة. علاوة على ذلك، من السهل فرض مثل هذه القاعدة لأنها توفر حدودًا فاصلة لتمييز السلوك المقبول من غير المقبول.
- تعقد المعاملات: أصبحت المعاملات التجارية معقدة بشكل متزايد على مدى العقود العديدة الماضية. بشكل عام، يشجع هذا التعقيد المتزايد على تطوير معايير محاسبية أكثر تعقيدًا وتفصيلا. وكلما كانت المعاملة الأساسية أكثر تعقيدًا، زاد الطلب على مزيد من التوجيهات من أصحاب المصلحة بسبب مخاوف من التقاضي والإنفاذ. يؤدي هذا الطلب إلى إصدار مزيد من التفاصيل والتفسيرات والخطوط الفاصلة وتوضيحات النطاق.
- تكرر المعاملة: وفقًا لنظرية تكرار المعاملة، يزداد الطلب على التوجيهات المستندة إلى القواعد مع زيادة وتيرة نوع معين من المعاملات. بالنسبة للمعاملات التي تحدث بشكل متكرر، أكثر الحلول كفاءة عند وضع المعايير هو التوجيهات الواضحة، بحيث لا يضطر المحاسبون والمدققون إلى "إعادة اختراع العجلة" لمعالجة هذه المعاملات.
- خفض التكاليف: تساعد المعايير المستندة إلى القواعد على خفض تكاليف إعداد القوائم المالية، بسبب الممارسة الموحدة التي تعزز فوائد التقارير المالية مثل زيادة القابلية للمقارنة. يكون هذا النوع من المعايير أكثر فاعلية من حيث التكلفة. كما أن تطبيق المعايير المحاسبية في العديد من المواقف يتطلب استخدام التقديرات، وبدون القواعد، سيتعين على الشركات والمدققين تقدير تفاصيل التطبيق بالعودة إلى مقصد المعيار؛ وهذا ما يكونا شاقا ومكلفا خاصة مع تعدد التقديرات والأحكام المطلوبة. وبالتالي، تشير هذه النظرية إلى أنه بالنسبة للمعاملات المتكررة، سيكون من غير الفعال أن يقوم المُعدون والمدققون بتكرار نفس المداولات والبحث عن أفضل طريقة محاسبية عندما يمكن حل المشكلة مرة واحدة بواسطة هيئة وضع المعايير من خلال توفير قواعد مفصلة. وعندما يكون حجم النزاعات في مجال معين كبيرًا، يكون تطبيق القوانين أو المعايير التي تتطلب حكمًا مهنيا أمرًا مكلفًا.
- الزمن: غالبًا ما تصبح القواعد أكثر تفصيلاً بمرور الوقت وهذا يجعلها أكثر كفاءة اجتماعيًا، لأن جميع الأطراف أصبحت أكثر دراية بقضية أو معاملة، مما أدى إلى زيادة فهم المشكلة، وبالتالي فإن الحكم المطلوب بموجب المعايير المستندة إلى المبادئ مكلف وغير ضروري. القاعدة ذات التوجيهات الواضحة تلخص بكفاءة ما تم تعلمه من خلال الخبرة السابقة. فالقواعد تصبح أكثر تعقيدًا وكفاءة بمرور الوقت بسبب اكتساب المزيد من الخبرة المتراكمة. لهذه النظرية تأثير مباشر في مقارنة المعايير الدولية بالمعايير الأمريكية، حيث أن أحد أسباب وجود معايير أصغر نسبيًا مثل المعايير الدولية هو عدم أخذها الوقت الكافي لتطوير قواعد تراكمية. وتشير هذه النظرية إلى أن المعايير المحاسبية الجديدة ستميل إلى أن تصبح أكثر استنادًا إلى القواعد مع تقدم الزمن. (Donelson, McInnis, & Mergenthaler, 2016).

III. الطريقة والأدوات :

III.1. **المحاسبة الاحتيالية :**

"إنها المحاسبة". هذا ما يقوله عادة المستثمرون في حال وجود تلاعبات أو فضائح مالية. حتى أدنى تلميح بوجود مخالفات محاسبية في الشركة يليها تدهور في أسعار أسهمها. على سبيل المثال، نشرت صحيفة Wall Street Journal العناوين الرئيسية التالية المتعلقة بالمحاسبة وتأثيراتها على الاقتصاد: (Kieso, Weygandt, & Warfield, Intermediate Accounting, 2013)

- تعرض الأسهم للتدهور مع انتشار المشاكل المحاسبية لما بعد Enron؛
- التقارير المالية ربع السنوية لشركتي IBM و Goldman Sachs تؤدي إلى تراجع الأسهم؛
- ظهور مشاكل محاسبية في شركة VeriFone، انخفاض سعر السهم إلى النصف؛
- بنك Bank of America يعترف بإخفاء الديون؛
- Facebook و Zynga و Groupon: انخفاض الاكتتاب العام بسبب المحاسبة.

تعد المحاسبة علما اجتماعيا تطورت أسسه ومبادئه بسبب الفكر المحاسبي الذي يخضع للتقييم والتعديل إذا دعت الظروف إلى ذلك، من أجل تلبية حاجات الأطراف ذات العلاقة وتمكينهم من الحكم الصحيح على الوضعية المالية للمنشأة واتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة. أدى ذلك إلى تعدد مناهج إعداد المعايير المحاسبية التي ترسم الإطار العام للطرق والإجراءات المتبعة في معالجة العمليات وفي إعداد القوائم المالية. وعلى الرغم من أن هذه المعايير تهدف إلى سلامة وموضوعية القياس المحاسبي والبعد عن التحيز والعدالة في العرض والإفصاح، إلا أنه مع تعقد كثير من المعاملات المالية وتضمن المعايير العديد من التفصيلات والتفسيرات وبدائل وطرق القياس فتح ذلك مجالات واسعة للاحتيال وإساءة الاستخدام من قبل الإدارة وممارسة أعمال من شأنها حجب القيمة الحقيقية للشركة وإظهار أداءها بصورة أفضل أو بصورة مخالفة للواقع الاقتصادي بغرض تعظيم المنافع الذاتية، دون النظر إلى ما قد يلحق من أضرار بمصالح الأطراف الأخرى.

قد يوجد الاحتيال على الرغم من سلامة المضمون من خلال اختيار الإدارة للقواعد والأساليب المحاسبية التي تؤدي إلى التأثير على جودة الأرباح، وقد يكون متعلقا بالناحية الشكلية من خلال التلاعب في عرض عناصر القوائم المالية والتي تؤثر على قدرة المستخدم في إدراك حقيقة الأداء المالي للمنشأة، أو قد يكون التلاعب باستخدام بنود خارج الميزانية (Off Balance Sheet) والتي تمثل تمويلا خفيا قد يتم اللجوء إليه كما في حالة التأجير التمويلي للأصول الثابتة بدلا من شرائها. ويطلق عادة على هذه الأساليب عدة مسميات مثل المحاسبة الاحتيالية (Fraud Accounting)، إدارة الأرباح (Earning Management) ، المحاسبة الإبداعية (Creative Accounting) ، تمهيد الدخل (Income Smoothing) المحاسبة التجميلية (Cosmetic Accounting). وهي جميعها تقوم على استغلال ثغرات في معايير المحاسبة من أجل إظهار المركز المالي بالصورة التي يريدها مدراء الشركات، وكانت هذه الممارسات سببا في العديد من الأزمات والفضائح المالية الكبرى في الشركات العالمية (أحمد، 2020).

III.2. الفضائح المحاسبية لشركات أمريكية:

شهد الاقتصاد الأمريكي عدة انهيارات مالية في بداية الألفية الثالثة نتيجة التلاعب المالي والفساد الإداري في كبرى الشركات الأمريكية، شملت عدة شركات منها Enron ، World com ، Merck ، Tyco ، Health South.... وغيرها. الأمر الذي أدى ببعض هذه الشركات إلى الإفلاس وخسائر جسيمة لأصحاب المصالح والاقتصاديات القومية والاقتصاد العالمي، وما تبع ذلك من فقدان ثقة المجتمع المالي في المعلومات المحاسبية التي تضمنتها التقارير المالية لهذه الشركات المعدة وفق معايير المحاسبة الأمريكية وزيادة فجوة التوقعات بين المستخدمين والتقارير المالية المنشورة. وقد كانت شركة Enron أبرز نموذج انهيار للشركات في الولايات المتحدة الأمريكية، بسبب التلاعبات بالتقارير المالية.

III.2.1. شركة Enron نموذجا:

III.2.1.1. قصة الانهيار:

تعد شركة Enron أكبر شركة أمريكية لتجارة الغاز الطبيعي. أعلنت عام 2000 عن أرباح وصلت 01 مليار دولار واحتلت المرتبة السابعة في قائمة 500 شركة من أكبر الشركات العالمية، كما حقق سعر السهم ذروته عند 90 دولارا في منتصف نفس السنة. وحتى مطلع صيف 2001 خضع أداء الشركة للتدقيق من طرف 19 شركة بحوث استثمارية، حيث منحتها الأغلبية توصية كبيرة للشراء. كانت مهمة تدقيق الصفقات موكلة إلى شركة Anderson Arthur لتدقيق الحسابات، والتي تمثل في نفس الوقت لجنة فرعية داخل شركة Enron. (مناع و لعرابة، 2014) وقد أشار تقرير التدقيق لعام 2000 إلى عدم اكتشاف أي انحرافات محاسبية جوهرية.

في أكتوبر 2001 أفصحت الشركة عن خسائر الربع الثالث من العام، وظهرت مشكلات مع الكيانات ذات الأغراض الخاصة، التي استخدمتها شركة Enron بهدف الوصول إلى أسواق رأس المال. وتم اكتشاف أن بعض موظفي الشركة متورطون بصورة مباشرة مع هذه الكيانات، وأن العديد من العمليات كانت تهدف إلى تحقيق نتائج مرغوبة في القوائم المالية، ولا تعتمد على أهداف اقتصادية حقيقية أو تحويل للمخاطرة. في تلك الأثناء تعرضت قيمة أسهم الشركة لانهيار تام، وفي نوفمبر 2001 أعلنت الشركة عن أرباحها الحقيقية التي كانت خلال الفترة 1997 - 2000 ما أدى إلى خسائر بقيمة 600 مليون دولار. (محروس، 2016) إثر ذلك فقد سعر السهم قيمته ليصل إلى 60 سنتا نهاية عام 2001 فقد انخفضت قيمته بنسبة 99% مقارنة بأعلى سعر محقق عام 2000. كما خسر المستثمرون عشرات المليارات المستثمرة في أسهم شركة Enron. وفي 2 ديسمبر تقدمت الشركة بإجراءات إفلاسها، والتي تم اعتبارها أكبر حالة إفلاس في التاريخ لشركة أمريكية. (الزين و حسياني، 2016).

III.2.1.2.أسباب الانهيار :

كانت العديد من المعاملات التي قامت بها شركة Enron تهدف إلى إظهار قوائم مالية ونتائج ايجابية وليس بهدف الوصول الى أهداف اقتصادية حقيقية أو إلى تحويل للمخاطر. أبقت شركة Enron بعض الأصول والخصوم (خصوصا الديون) خارج الميزانية، مع العلم أن هذه المعاملات تنطوي تحت هيكلة محاسبية تعرف باسم كيان لأغراض خاصة أو كيان ذو أهداف محددة (Special Purpose Entity, SPE) . فقد تم في وقت سابق أخذ موافقة هيئة SEC على معالجات محاسبية جديدة، حيث كانت الشركة تقوم بتقدير جزافي للأرباح المتوقعة وإضافتها إلى القوائم المالية قبل أن يولد ذلك الأصل أي أرباح. لاحقاً إذا حقق المشروع إيرادات أقل من المتوقع، وبدلاً من إدراج الفارق كخسائر يتم نقل الأصل إلى شركة أخرى وهي الكيان ذو الأغراض الخاصة والذي يملك دفاتر مالية مستقلة، وهذا هو الأسلوب الذي مكّن شركة Enron من شطب الخسائر دون تأثر صافي الدخل. ساعدت هذه الممارسة الشركة على إخفاء خسائرها، وجعلتها تبدو أكثر ربحية مما كانت عليه في الحقيقة وتظهر بمركز مالي قوي، على الرغم من أن العديد من الكيانات التابعة لها كانت تتكبد الخسائر.

كما زاد الفساد المحاسبي من تفاقم الوضع، بسبب دور المدققين وتأكيدهم على شفافية القوائم المالية وتعبيرها عن الوضعية المالية والنشاط الحقيقين. فقد تم اثبات تورط مكتب تدقيق الحسابات Arthur Anderson في انهيار شركة Enron وخروجه على إثر ذلك من النشاط بعد أن كان أحد المكاتب الخمسة الكبار في العالم. (محروس، 2016) كان المكتب متورطا مع مديري شركة Enron بسبب عدم بذل العناية الواجبة لفحص وتدقيق القوائم المالية وتغاضيه عن التلاعب بها، والمصادقة على المعالجات المحاسبية لمعاملات الشركة بكل أخطائها بمشاركة واسعة منه وبالتشاور معه وتحت إشرافه، وكان الاهتمام فقط بالأتعاب والمكاسب الشخصية. بالإضافة إلى أنه كان يقوم بعدة أعمال مزدوجة، فهو من جهة المدقق الخارجي لشركة Enron ومستشارها المالي من جهة أخرى. والغريب أنه كانت يمثل جهاز الرقابة الداخلي للشركة أي يراقب نفسه بنفسه، ويتلقى مبالغ كبيرة جدا تجاوزت الأجور المتعارف عليها. (مناع و لعرابة، 2014)

III.2.2. الانعكاسات المحاسبية لأزمة السوق المالية الأمريكية:

كشف انهيار مجموعة من الشركات الكبرى في أواخر التسعينات وبداية الألفية الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية عن الحاجة إلى ممارسات الإفصاح والشفافية. وتعود أسباب سقوط الشركات الأمريكية في عام 2002 إلى القصور في القواعد المحاسبية المعمول بها، ضعف أنظمة الرقابة الداخلية وزيادة الفساد الإداري والمحاسبي. ومن أهم الانعكاسات على ذلك ما يلي:

- أثرت أزمة السوق الأمريكي على ثقة المستثمرين في الأسواق المالية، كما كشفت عن جوانب قصور في نزاهة مجالس الإدارة والإفصاح والشفافية؛
- كانت مهنة التدقيق أحد أسباب ظهور هذه الأزمة، ونتج عن ذلك خروج أحد مكاتب التدقيق الكبرى من مزاولة مهنة التدقيق وهو مكتب Arthur Anderson؛
- شكلت حوكمة الشركات السمة البارزة كرد فعل لهذه الأزمة، وأصبح هناك توجه عالمي نحو إحكام الرقابة على إدارات الشركات لمنعها من إساءة استعمال سلطاتها وحثها على حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وتحسين ممارساتها المحاسبية؛
- ترتب على هذه الأزمة صدور تشريعات قانونية مثل قانون Sarbanes–Oxley Act، إضافة إلى تعديل في قواعد الإدراج في الأسواق المالية الأمريكية؛
- كما قام مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB بإصدار بعض المعايير والتفسيرات ودفعت به هذه الأزمة إلى التخطيط للتوجه نحو المعايير القائمة على المبادئ والتقارب مع مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB. (محروس، 2016)

III.3.2. ثغرات في معايير المحاسبة الأمريكية:

أدت الفضائح المحاسبية مثل تلك التي حدثت في شركة Enron إلى اكتشاف العديد من الثغرات في القواعد المحاسبية المعتمدة، وأبرزت الحاجة إلى الاعتماد على إطار مفاهيمي وضرورة التوجه نحو المعايير المستندة إلى المبادئ لاستعادة الثقة العامة في عملية إعداد التقارير المالية. وكانت أهم هذه الثغرات:

- تم السماح في وقت سابق بتسجيل جميع الايرادات من عقود الطاقة طويلة الأجل مقدمًا مثل المعالجة التي تقوم عليها معايير المحاسبة الدولية في الاعتراف بالإيرادات من عقود الخدمات. عمل المهندسون الماليون في Enron على تنظيم المعاملات لتحقيق المعالجة المحاسبية المرغوبة، حتى لو لم تعكس تلك المعالجة المحاسبية الطبيعة الحقيقية للمعاملة. على سبيل المثال، لم تقم العديد من الكيانات ذات الغرض الخاص لشركة Enron بالإفصاح الشفاف بسبب تحقيق نسب معينة من خلال اختبارات الخطوط الفاصلة (Bright-Line Tests) التي تنص عليها متطلبات المحاسبة الأمريكية.
- عند إصدار الأسهم من طرف الشركات قد لا تتحصل أحيانا على النقد في المقابل. نتيجة لذلك، تسجل الشركة في حساباتها ذمما مدينة. (يوجد خيارات حول عرض هذا المبلغ المستحق في الميزانية. بحيث يمكن للشركة أن تسجل المبلغ المستحق كأصل ضمن الذمم المدينة، أو تسجله مخفضا من حقوق الملكية، على غرار معالجة إعادة شراء الأسهم Treasury stock). قامت

شركة Enron عام 2000 ببيع حصة من الأسهم العادية لأربعة من الكيانات ذات الأغراض الخاصة في مقابل استلامها كمبيالات مستحقة القبض. وبالتالي زادت أصول الشركة (من خلال تسجيل ذمم مدينة) وأيضا حقوق الملكية. نتيجة لهذه المعالجة المحاسبية، ضخمت الشركة الميزانية بمقدار 172 مليون دولار في قوائمها المالية المدققة لعام 2000 وبمقدار 828 مليون دولار في قوائمها غير المدققة عام 2001. قدرت هذه المبالغة بما يساوي 8.5 %من حقوق الملكية المعلنة في ذلك الوقت.

- جسدت شركة Enron للعالم الفكرة القائلة بأنه "إذا لم يتمكن المستثمرون من رؤيتها، فلن يتمكنوا من سؤالك عنها، إنها الأصول والخصوم." ماذا فعلت الشركة بالضبط؟ لم تكن تفصح عن مخاطر ومزايا بعض الاستثمارات والترتيبات المالية الأخرى في القوائم المالية الموحدة. أولاً، أنشأت عددًا من الكيانات التي كان هدفها إخفاء الديون وتجنب الضرائب. هذه الكيانات ذات الأغراض الخاصة (SPEs) كانت تظهر على أنها كيانات منفصلة تملك فيها شركة Enron مساهمات محدودة. لكن مخاطر ومزايا الملكية الخاصة بهذه الكيانات احتفظت بها شركة Enron، لأنها في الحقيقة كانت تملك أغلبية الحصص (Economic interest) في هذه الكيانات. باختصار، كانت شركة Enron ملزمة بالسداد للمستثمرين في هذه الشركات ذات الأغراض الخاصة حتى في حال تحقيق الخسائر.

السؤال المعقول الذي يجب طرحه فيما يتعلق بالكيانات ذات الأغراض الخاصة هو: لما لم تمنع المعايير المحاسبية الشركات من إخفاء ديون الكيانات الخاصة والمخاطر الأخرى، وإلزام الشركات على الإفصاح عن هذه الالتزامات في القوائم المالية الموحدة؟ لفهم السبب، يجب النظر إلى القواعد الأساسية للتوحيد. تشير هذه القواعد إلى أن القوائم المالية الموحدة "تكون ضرورية للعرض العادل عندما تملك احدى الشركات في المجموعة السيطرة المالية بشكل مباشر أو غير مباشر على شركات أخرى". ويلاحظ كذلك أن "الشرط المعتاد للسيطرة المالية هو ملكية حصة أغلبية الأصوات". بعبارة أخرى، وجود ملكية أكثر من 50% من الأسهم المصوتة في الشركة التابعة.

عندما تستخدم معايير المحاسبة الأمريكية خطأً فاصلاً، مثل "أكثر من 50%"، تستغل الشركات أحيانًا هذا الشرط. على سبيل المثال، يمكن لشركات تكوين مشاريع مشتركة يمتلك فيها كل طرف 50% بالضبط. في هذه الحالة، لا يتم توحيد القوائم المالية لكلا الطرفين، لكن في الواقع يمكن أن تكون إحدى الشركة مسيطرة فعليا من خلال علاقات مجلس الإدارة أو علاقات التوريد أو من خلال نوع آخر من الترتيبات المالية. على إثر ذلك أدرك مجلس FASB هذه الثغرة وقام بإجراء تغييرات على متطلبات عمليات التوحيد، وأصدر إرشادات موسعة تحدد متى يجب على الشركة استخدام عوامل أخرى غير حصص التصويت لتحديد السيطرة المالية. (Kieso, Weygandt, & Warfield, Intermediate Accounting, 2013).

IV. النتائج ومناقشتها :

وفقا للمقارنة والتحليل السابقين بين المعايير القائمة على المبادئ والأخرى القائمة على القواعد فإنه يتضح عدة أمور:

- تتبلور نقاط الخلاف بين كل من أساس القواعد والمبادئ في مدى وجود قواعد أو ارشادات تفصيلية؛ درجة الحكم المهني؛ البساطة مقابل التعقيد؛ القابلية للمقارنة؛ التنفيذ الإجباري؛ تمثيل الحقيقة الاقتصادية للصفقات، وكل هذه النقاط هي محاور خلاف بين الباحثين فهناك من يعتبرها ميزة لأساس ما وهناك من يعتبرها قصورا لأساس آخر. كما أن تصنيف المعايير الى معايير مبنية على المبادئ بشكل كامل وأخرى مبنية على القواعد بشكل كامل هو تصنيف يشوبه العديد من القصور لعدة أسباب:

✓ كل المعايير تنطلق من المبادئ لأن كلا من المعايير الأمريكية والدولية تحتوي على إطار مفاهيمي بشكل ما، تلك الأطر تتضمن مبادئ ذات صلة بالقوائم المالية، خصائصها، تعريفات عناصرها، الاعتراف بتلك العناصر وقياسها؛

✓ أغلبية المعايير تتضمن قدرا من القواعد والإرشادات سواء في شكل قواعد أو ارشادات تفصيلية صارمة مثل العديد من المعايير الأمريكية، أو في شكل أمثلة إرشادية مثل العديد من المعايير الدولية؛

✓ محور الاختلاف الأساسي هو درجة اعتماد المعيار على القواعد التفصيلية، الأحكام المهنية، الاستثناءات وغيرها من الخصائص، وبناء على تلك الدرجة يتم تصنيفه لمعيار مبني على القواعد أو مبني على المبادئ.

- لا يوجد هناك اتفاق بين الباحثين على أساس معين، ويتضح أن كلا الأساسين له إيجابيات في حالات معينة وله سلبيات في حالات أخرى. لكن هناك العديد من الفوائد الواضحة لاعتماد نهج قائم على المبادئ لوضع المعايير. وقد تكون الفائدة الرئيسية تقليل الامتثال الفني للمعايير وتحويله إلى العرض العادل للشركة ككل. على الرغم من أن الامتثال الفني ضروري، إلا أن العرض العادل للنتائج المالية يوفر المعلومات الأكثر فائدة لصانعي القرار، وهذا التركيز ضروري لتطور مهنة المحاسبة مع بيئة الأعمال.

غالبا ما توجه الانتقادات إلى المعايير المحاسبية في معظم الأزمات المالية، ويرجع ذلك إلى عجز التقارير المالية عن تقديم المعلومات الملائمة والموثوقة التي تساعد في التنبؤ بهذه الأزمات أو معالجة آثارها، أو بعبارة أخرى حمّل الكثيرون مناهج إعداد معايير المحاسبة المسؤولية بسبب قصورها في مواجهة المتغيرات البيئية المتمثلة في الأزمات المالية العالمية. (المعصراوى، 2014) وأكثر الانتقادات تم توجيهها للمدخل القائم على القواعد وتحميله القدر الأكبر من المسؤولية عن هذه الأزمات بسبب عدم قدرته على الحد من دوافع الإدارة لتحريف القوائم المالية، من خلال قيامها باستغلال الثغرات الموجودة بالمعايير المحاسبية أو هيكلة المعاملات وتكييفها مع القواعد الواردة بالمعايير دون تجاوزها، بغرض إخفاء الأداء الفعلي للشركة وإظهار معلومات لا تعبر عن حقيقة الأوضاع المالية للشركات لخدمة المصالح الذاتية. (أحمد، 2020).

بالنسبة للمدخل المستند على المبادئ، يسمح الحكم المهني للمحاسبين بتحديد المعالجة المحاسبية المناسبة بناءً على الخبرة والتدريب. ويمكن استخدام عنصر المرونة في الاختيار بين السياسات والبدائل المحاسبية بغرض هيكلة المعاملات وتكييفها من دون مخالفتها من أجل الاحتيال والتلاعب. العديد من الحالات كانت ناتجة عن استفادة الإدارة من فرص الحكم المهني وتفسير المعاملات وفقًا لما كان أكثر فائدة للمركز المالي للشركة. ومع أن معايير المحاسبة الأمريكية توفر إرشادات قواعد محددة كوسيلة للحد من فرص الحكم المهني إلا أنه في تاريخ الاحتيال المحاسبي لم تشهد الاقتصادات الأخرى نفس المستوى من الاحتيال كما في الولايات المتحدة. (LoCascio, 2017)

الشكل رقم (1): مساهمة المعايير المحاسبية في الأزمات المالية

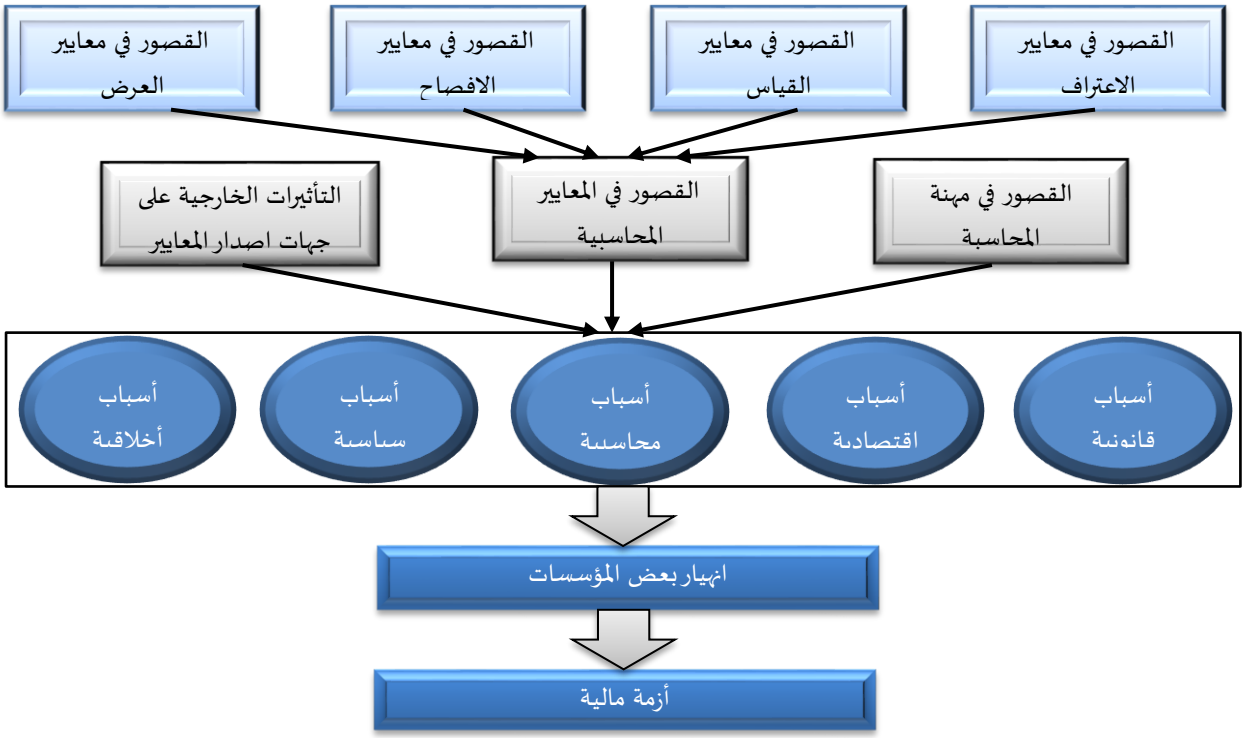

المصدر: حماده السعيد المعصراوى (2014)، دراسة مقارنة لآثار الأزمات المالية العالمية على تطوير معايير المحاسبة المالية الدولية والمصرية، رسالة مقدمه للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة طنطا، ص. 19.

وتشير بعض الدراسات الحديثة إلى أن المحاسبة القائمة على المبادئ قد تحد من سلوك الإدارة ودوافعها تجاه تحريف القوائم المالية، وتزيد من جودة المعلومات المالية، ووجدت أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية مقارنة بالأمريكية يؤدي إلى جودة أعلى (لأنها أقل إدارة للأرباح). وهذا يعود إلى إعداد تقارير أكثر تحفظا نظرا لتجنب الحدود العددية "الملاذات الآمنة"، وبالتالي تقليل أو منع تكييف المعاملات وفقا لهذه الحدود بما يتفق مع الدوافع، وهو ما سيكون له انعكاسه على جودة المعلومات المالية. ومن خلال تقرير هيئة تداول الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC)، أوصت هذه الأخيرة باعتماد مدخل مستند أكثر على المبادئ لتأثيره الإيجابي على جودة التقرير المالي من حيث جوهر المعلومات المالية وزيادة دلالتها (Informativeness) وتحقيق توافق أكبر بين الحوافز المهنية للأطراف المستفيدة، ونتيجة لذلك تم توقيع مذكرة تفاهم في عام 2002 بين مجلسي FASB وIASB للعمل على تحقيق التقارب بين المعايير الدولية والمعايير الأمريكية على فرض أن الاتفاق على المبادئ يكون أسهل بكثير من الاتفاق على قواعد مفصلة، وينتظر من ذلك العديد من المزايا منها زيادة قابلية المقارنة وزيادة الشفافية، وفعالية وكفاءة أسواق المال.

في حين يرى البعض الآخر أن معايير التقرير المالي في حد ذاتها لا تؤدي إلى زيادة جودة وشفافية المعلومات المالية، وإنما يتوقف ذلك على حوافز الإدارة وقت تطبيق هذه المعايير. فمعايير التقرير المالية القائمة على المبادئ بها من المرونة ما يجعلها غير فعالة في تقييد إدارة الأرباح في الشركات، وأن معايير المحاسبة الدولية في حد ذاتها غير كفؤة في تقييد إدارة الأرباح وزيادة جودة المعلومات، غير أن الاستخدام بشكل طوعي هو ما يؤثر على جودة المعلومات مقارنة بالتطبيق الإلزامي بغض النظر عن نوع المعايير المطبقة، نتيجة عدم وجود دوافع في ظل التطبيق الطوعي لتحريف القوائم المالية. كما أن جودة الأرباح في ظل المعايير المستندة على المبادئ ليست بالضرورة أعلى منه في ظل تلك القائمة على القواعد، حيث تؤثر العوامل الاقتصادية والمؤسسية الداخلية بشكل أكبر من نوع المعايير على جودة المعلومات. (أحمد، 2020)

على الرغم من أن النقاد يستندون على حجج قوية لتبني نهج قائم على المبادئ، لا ينبغي تجاهل المعايير القائمة على القواعد دون فحص دقيق. توجد بالفعل إرشادات تلزم الشركات تقديم قوائم مالية بشكل غير مضلل بغض النظر عما إذا كان قد تم اتباع تفاصيل القواعد أم لا. إذا أخذنا في الاعتبار بعض حالات فشل الشركات الأخيرة، فقد تم تجاهل هذا الجانب من القواعد. فمثلا قضية شركة WorldCom، المشكلة فيها لم تكن مع معايير غير فعالة ولكن مع تجاهل واضح للمعايير الموجودة. قامت شركة WorldCom برسملة نفقات معينة بشكل غير صحيح، ما أدى إلى انخفاض النفقات التشغيلية، وبالتالي إلى زيادة أرباح الشركة المعلن عنها. كانت هذه المعالجة تنتهك بوضوح المعايير المحاسبية ومدفوعة برغبة الإدارة في زيادة الأرباح. وحتى في قضية شركة Enron يجادل النقاد بأن استخدام المعايير المستندة إلى القواعد لم يكن ليسمح لهذه المعاملات أن تظل خارج ميزانية الشركة، حيث كان الجوهر الاقتصادي يعتبر أن الشركة كانت مسؤولة عن الديون. وقد نص قانون السلوك المهني للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)، ضمن القاعدة رقم 203، على أنه "إذا أدى اتباع معيار محاسبي إلى تظليل القوائم المالية، فإن المعالجة المحاسبية المناسبة هي تسجيل المعاملة بطريقة لا تجعل القوائم المالية مضللة". (Ng, 2004)

يتضح مما سبق أنه بغض النظر عما إذا كان يتم استخدام المعايير المستندة على المبادئ أو القواعد، يجب على الشركات دائمًا إصدار قوائم مالية تظهر الواقع الاقتصادي للمعاملات. المشكلة الحقيقة تكمن في أن المعايير المحاسبية غالبًا ما يتم تجاهلها من قبل معدي ومدققي القوائم المالية. من الناحية النظرية، يبدو أن اعتماد المعايير المستندة إلى المبادئ يحقق الجودة المطلوبة للمعلومات المالية، لكن في الواقع، سيكون هناك دائمًا من يخالفها أو يسيء استخدامها وبالتالي لن تظل كذلك. بالتالي، أسباب ظاهرة التلاعب في التقرير المالي هي نتيجة مشتركة لدوافع الإدارة ونوع المعايير المحاسبية المستخدمة من خلال معرفة طبيعتها ومداخل إعدادها وإساءة استغلالها. حيث أن اختلاف البيئة المحاسبية التي يطبق فيها المعيار سواء من حيث التعليم المحاسبي، خبرة معدي التقرير، أخلاقيات المهنة، الحالة الاقتصادية، البيئة الرقابية الداخلية والخارجية وغيرها يمكن أن تكون ذات تأثير على مدى تحقيق المعيار لأهدافه وتحسين ملائمة وموثوقية المعلومات المالية.

٧. الخلاصة :

على مدار العقود الثلاثة الماضية، ابتعدت هيئات وضع المعايير الأمريكية عن مبادئ المحاسبة العامة. وبدلاً من ذلك، اتجهت نحو صياغة قواعد كثيرة، إذا تم اتباعها بشكل فني فإنها تحمي المدققين والشركات من المسؤولية القانونية. وقد أدى ذلك إلى قيام الشركات بإنشاء هياكل رأسمالية معقدة تتوافق مع المعايير ولكنها تخفي مليارات الدولارات من الديون والالتزامات الأخرى. والمفارقة هي أنه يمكن للشركة انتهاك القوانين وفي نفس الوقت لا تزال تمتثل لمعايير المحاسبة الأمريكية. كان للعديد من الأحداث الهامة في الآونة الأخيرة تأثير على صناعة المحاسبة، الاكتشاف العلني لممارسات المحاسبة الاحتيالية لشركة Enron وتورط مكتب من أشهر مكاتب التدقيق في ذلك، بالإضافة إلى اكتشاف العديد الممارسات الاحتيالية في الشركات الكبيرة الأخرى في وقت لاحق. أدى كل ذلك إلى انخفاض ثقة المستثمر وقلة الاستثمار وحدوث أزمة هزت العالم المالي. أثيرت العديد من النقاشات حول أسباب هذا الاحتيال المؤسسي وما الذي يمكن عمله لمنعه في المستقبل. ومن بين المناقشات كانت حول ما إذا كانت معايير المحاسبة في الولايات المتحدة "قائمة على القواعد" بشكل مفرط وإن كان النظام "المستند على المبادئ" أكثر فعالية. كان الرد على ذلك هو قانون Sarbanes-Oxley عام 2002 والدراسة التي قامت بها هيئة SEC حول تأثير التحول المحتمل لنظام قائم على المبادئ. في حين أن كلا من المعايير المستندة على القواعد أو على المبادئ لها مزاياها وعيوبها، لكن الانتقادات الكبيرة الموجهة للنوع الأول من المعايير كانت السبب وراء التوجه بقوة إلى النوع الثاني، لامتلاكها العديد من الإيجابيات بما في ذلك قلة التعقيد، وقتًا أقل لإصدارها، وتغطي بشكل عام نطاقًا أوسع من المعاملات. لكن تبقى الفائدة الرئيسية المرجوة لاعتماد نهج قائم على المبادئ هو إنتاج قوائم مالية أكثر شفافية. ومما سبق يمكن استخلاص النتائج التالية:

- ✓ هناك العديد من الاختلافات التي تميز كلا من أساس المبادئ عن أساس القواعد، ولعل أهمها هو مستوى التفاصيل والمرونة ومدى إمكانية الاعتماد على الإطار المفاهيمي والحكم المهني؛
- ✓ لكل أساس حسب مؤيديه حجج وأسباب تدفع إلى اعتماده، ففي الوقت الذي يمكن اعتبار خاصية معينة ميزة لمجموعة معايير معينة يمكن أن يعتبره البعض الآخر نقطة سلبية؛
- ✓ أن أسباب ظاهرة التلاعب في التقرير المالي لشركة Enron أو غيرها من الشركات هي نتيجة مشتركة لدوافع الإدارة ونوع المعايير المحاسبية المستخدمة من خلال معرفة طبيعتها ومداخل إعدادها وإساءة استغلالها في التأثير على الوضعية المالية وإظهارها بصورة مخالفة للواقع. ويجب اجراء مزيد من الدراسات للوصول لمجموعة العوامل الحاكمة لتحقيق الأساس الفعال لإعداد المعايير المحاسبية الذي يؤدي في النهاية إلى شفافية وصدق التقارير المالية؛
- ✓ أن اختلاف البيئة المحاسبية التي يطبق فيها المعيار سواء من حيث التعليم المحاسبي، خبرة معدي التقرير، أخلاقيات المهنة، الحالة الاقتصادية، البيئة الرقابية الداخلية والخارجية وغيرها يمكن أن تكون ذات تأثير على مدى تحقيق المعيار لأهدافه وتحسين ملائمة وموثوقية المعلومات المالية؛
- ✓ لعبت الفضائح المحاسبية لشركة Enron التي قامت بتزوير إيرادات الشركة وتضليل المستثمرين والتواطؤ مع المدققين الخارجيين دورًا كبيرًا في تشكيل معايير المحاسبة الأمريكية لحماية احتياجات المستثمرين بشكل صارم.

هل ستكون هذه التغييرات كافية؟ من الصعب سد فجوة التوقعات بين ما يعتقد الجمهور أنه واجب على الهيئات المحاسبية فعله وما تعتقد الهيئات أنه بإمكانها فعله. في أوائل السبعينيات، كما هو الحال اليوم، أثارت المشاكل المحاسبية الكثير من المسائل. لتسوية ذلك، تم إنشاء العديد من الهيئات المحاسبية وإصدار الكثير من المعايير التي تحل هذه المشاكل، بالإضافة إلى الأطر المفاهيمية التي تحكم هذه المعايير وتوفر المبادئ المحاسبية العامة اللازمة لإعداد القوائم المالية. بدا أن المهنة قد اكتملت، لكن نظرًا لعدد حالات الإبلاغ الاحتيالي، يتساءل البعض عما إذا كانت الهيئات تقوم بما يكفي. على الرغم من أن الهيئات المحاسبية يمكنها المجادلة بحق بأن المعايير المحاسبية لا يمكن أن تكون مسؤولة عن كل كارثة مالية، لكن يجب عليها الاستمرار في السعي لتلبية احتياجات المجتمع وبذل الجهود لتطوير نظام يتسم بالشفافية والوضوح والموثوقية.

- الإحالات والمراجع :

1. Alexander, D., & Nobes, C. (2010). Financial Accounting – An International Introduction, 4th edition. England: Pearson Education Limited.
2. Brun, S. (2011). Guide d'application des Normes IAS/IFRS. Alger: BERTI Edition.
3. Donelson, D. C., McInnis, J., & Mergenthaler, R. D. (2016). Explaining Rules-Based Characteristics in U.S. GAAP: Theories and Evidence. Journal of Accounting Research, Forthcoming, 54(3),, 1-51.
4. Ferring, J. E. (2003). Rules-based vs. principles-based accounting standards: Analyzing the impact of amending APB No. 18 to a principles-based standard. Presidential Scholars Theses (1990 –2006). 68, 1-20.
5. IASB. (2020). Récupéré sur The official website of IFRS®: https://www.ifrs.org/
6. IFRS Foundation. (2018). IFRS Staff Paper. Récupéré sur https://www.ifrs.org/content/dam/ifrs/meetings/2018/october/iasb/ap28a-prefaceifrs.pdf, consulted (03/09/ 2020)
7. Kieso, D. E., Weygandt, J. J., & Warfield, T. D. (2013). Financial Accounting-IFRS Edition. Hoboken, New Jersey: John Wiley & Sons, Inc.
8. Kieso, D. E., Weygandt, J. J., & Warfield, T. D. (2013). Intermediate Accounting (15th ed.). Hoboken, New York: John Wiley & Sons, Inc.
9. KPMG. (2008). IFRS compared to U.S. GAAP: An overview. Récupéré sur https://www.contractualcfo.com/documents/KPMG_Comparison.US.GAAP.IFRS.pdf, consulted (08/02/2019).
10. Langot, J. (2006). Comptabilité anglo-saxonne-Normes US. GAAP et Rapprochements avec les IAS/IFRS. Paris: Economica.
11. LoCascio, V. L. (2017). The Convergence of US GAAP and IFRS. Iowa: Iowa State University Honors Program, Ivy College of Business (ISSN 2572-679X).
12. LoCascio, V. L. (2017). The Convergence of US GAAP and IFRS. Iowa State University Honors Program, Ivy College of Business (ISSN 2572-679X),.
13. Ng, M. (2004). The Future of Standards Setting. Retrieved from The CPA Journal: http://archives.cpajournal.com/2004/104/perspectives/nv9.htm
14. Obradović, V., & Karapavlović, N. (2014). The convergence between IFRS and U.S. GAAP: past and perspectives. 3rd International Scientific Conference contemporary issues in economics, business and management (pp. 505-519). Serbia: EBM.

15. حمادة السعيد المعصراوى. (2014). دراسة مقارنة لآثار الأزمات المالية العالمية على تطوير معايير المحاسبة المالية الدولية والمصري. رسالة مقدمه للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة طنطا.

16. رمضان عارف رمضان محروس. (2016). الأزمات المالية وانعكاساتها المحاسبية -دراسة تحليلية. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 3(2)، 29-41.

17. ريمة مناع، و مولود لعرابة. (2014). أثر جودة المعلومات المالية والاقتصادية على استقرار النظام المالي. مجلة دراسات اقتصادية، 1(1)، 217-249.

18. عماد محمد رياض أحمد. (2020). مدى تأثير معايير المحاسبة القائمة على القواعد مقابل المبادئ على العلاقة بين دوافع الإدارة وجودة التقرير المالي دراسة تطبيقية على البيئة السعودية. مجلة الفكر المحاسبي، 24 (03)،، 1-47.

19. ليزا ويفر. (2016). إدارة التحول من US. GAAP إلى IFRS. (ترجمة لجنة البحوث والتطوير، المترجمون) القاهرة: دار حميثرا للنشر.

20. وائل محمد عبد الوهاب. (2013). العوامل الحاكمة لتحقيق فاعلية المعايير المحاسبية القائمة على القواعد مقابل المبادئ لتحسين جودة المعلومات المحاسبية – دراسة تطبيقية. تم الاسترداد من جامعة الملك سعود: https://fac.ksu.edu.sa/sites/default/files/1_20.pdf

21. يونس الزين، و عبد الحميد حسياني. (2016). خطر المحاسبة الإبداعية على المراجعة - حالة فضيحة شركة إنرون-. مجلة العلوم الإنسانية، 3(2)، 376-393.